قيمة الحرية

للصحافي العالمي ويكهام استيد

بقلم الأستاذ زين العابدين جمعة المحامي

« من الممكن عندي صياغة جميع المسائل المتعلقة « بقيمة الحرية » في أسئلة ثلاثة :

١ — هل الشخصية الحرة كعنصر من عناصر الحياة البشرية أنبه شأنا وأعز جانبا وأنفس قيمة من تلك الشخصية التي تتطبع وتتشكل وفقا لمشيئة قائد أعلى حاكم بأمره في مصادر وموارد الدولة الاستبدادية المطلقة ؟

٢ — وهل يتوقع لارادة الفرد الحرة أن تخطر بمصالح البشر إلى الأمام أكثر مما يتوقع لارادته التي تدرج من المهد إلى اللحد على منهج موضوع يصيرها خاشعة لكلمة القيادة العليا خضوعا غبيا ومطيعة لها طاعة عمياء ؟

٣ — أليس هنالك من ضرر يتهدد الجنس البشري ، ومن خطر على تقدم المعارف وانتشار الثقافة ، ومن خوف على كل شيء تفهمه عن طريق « المدنية » بنشوء هذه الجماعات الغفيرة التي تسير في مناهجها على نمط واحد ، وتجري في تفكيرها على أسلوب واحد ، وتنطلق خائفة مذعورة كقطيع من الغنم أمام راعيها ؟ »

ويكهام استيد

من القضايا التي يزعمون أنها من بداهة الرأي قولهم : « لكل بلاد ما تستحقه من صحافة » ، وإذ نفرض صحة هذه القضية من غير أن نسلم بحجيتها يسعنا أن نتساءل : « وأية صحافة نستحقها نحن ؟ »

والجواب على ذلك ليس بالأمر الهين ؛ فقد جاء في مقال لكاتب إيطالي — أفضل اسمه — نشر في كتاب سنوي فاشي عن الصحافة الإيطالية قوله : « إذا كانت بريطانيا العظمى لا تزال تملك صحفاً تشغل مكانتها بين خيار صحف العالم ، فإنها ما برحت تملك صحفاً أخرى هي بلا شك أسوأ الصحف في العالم ، أو على أي حال في أوربا » . وإني لا أجد بصدد هذا النظر شوى أسباب ضعيفة أخالفه الرأي فيها . اللهم إن صحافتنا حتى أسوأها شأناً ما زالت إلى الآن لا تخضع لأية رقابة رسمية ، أو تستعبد لأية قيادة حكومية ؛ إذ لا يسعنا أن نجمع بين النقيضين : حرية الصحافة وقيود الرقابة

والحرية التي سمحت لجريدة إقليمية كبرى (كالمنشستر جارديان) بأن تنادي غير هيابة بالحقائق اللازمة لسلامة الكيان السياسي بأجمعه ؛ والحرية التي أباحت لصحيفة التيمس عام ١٨٥٢ أن تلقي على رجال السياسة درساً قيماً عن وظيفة الصحافة الحرة في المجتمع الرشيد ، لا يسعنا أن نقيدها بجملة رجاء أن نتخلص من الخبيث العثار ونحن نعني بتنشئة الطيب النافع

ولكن هل الحرية شيء محبوب لذاته عظيم في نفسه ، حتى أنه يصبح لزاماً علينا أن نتحمل من أجلها ما هو أقل صلاحية وجودة من شؤوننا ؟

إننا عند ما ننعم النظر فيما للصحافة البريطانية اليوم من شأن وفيما قد يتهيأ لها من مستقبل تصادفنا تلك القضية القديمة وأعني بها ما لحرية الصحافة من مكانة وقيمة ، فاذا هي منها بمنزلة الأساس من البناء والأصل من الكائنات

ولقد صار واجباً على كل جيل أن يحل مشكلات هذه القضية لنفسه . أو ليس يتفق مع طبيعة الحياة الإنسانية اتفاقاً كبيراً ما صاغه جوت صياغة ماهرة في عبارته الخالدة إذ قال : « إذا شئت أن تحتفظ بما ورثه لك آباؤك ، فعليك أن تهيء نفسك لأن تكون قادراً على استرداده والظفر به »

وعندي أن الحرية لا ترتبط ارتباطاً كلياً أو جوهرياً بالحالات المادية أو بطرق الإنتاج الصناعي على الرغم مما يذهب إليه كارل ماركس في مذهبه

وقد توجد علاقة دقيقة بين حق الفرد في أن يظفر بنصيب من الملكيات الخاصة وحقه في التمتع بحريته الإيجابية ، إذ القضاء على جميع الملكيات الخاصة من شأنه كما يتوقع له وينتظر من مصيره أن يعتمد الأفراد اعتماداً تاماً على الدولة ينتهي بأولي الأمر فيها إلى حال لا يحتملون معها الأفعال أو الآراء التي لا يرحبون بها ، ولا يسمحون للناس معها أن يتبرموا بها أو يلوموهم عليها . اللهم إلا معارضة سالبة صامتة تتردد في صدور البرمين بالأوامر العالية ، وإن كانت الحرية المنشودة لجميع المقاصد الحيوية والأغراض العملية هي حرية الكائنات البشرية في أن تعبر عن

وجودها وتفصح عن غاياتها بالكلام أو الكتابة أو العمل في حدود القوانين التي هي نتاج التشريع الحر والقبول الطليق فإن الصمت الإجباري وكم الأفواه لا يختلف كثيراً عن إلقاء العقول في غياهب السجون

والصحافة ، وحق الرأي العام في الإفصاح والتعبير وعقد الاجتماعات والنظم النيابية . وسائر الميزات الأخرى للنظام الديمقراطي كل أولئك يحمل معنى الحرية لأنه سبيل المجتمع إلى التعبير الحر والرأي الطليق ، وهيهات أن يتهيأ للشعب أن يظفر بحريته بمعناها السياسي ما لم يكن له الحق في النقد والمعارضة . ويندر أن تطمئن عقول الرجال لأسس الحياة وتتقبلها قبولاً حسناً ما لم تتحن هذه الأسس بأذى يتهددها أو قوى تنكرها أو تتجاهلها . ولعله بسبب ما يتهدد الحريات الأساسية الآن من عبث العابثين واضطهاد المضطهدين ، أو من إنكارهم عليها في مثل هذه الساحات المترامية الأطراف من أوربا والعالم ، أن يكون لها قيمة وشأن ، أن انصرفت الرغبة أخيراً للتفكير في تلك الأسس . ولتقصي مصادر تلك المذاهب التي بلغت من نفوس أجدادنا ما تبلغه العقيدة الصادقة والإيمان المتين ، ولمعرفة ما إذا كان يجب أن تصبح تلك العقائد محلاً للجدل أو هدفاً للانقلاب الاجتماعي وهي العقائد التي قامى الناس الأهوال في سبيلها ولم تستقر في نفوسهم إلا بعد كفاح أجيال متعاقبة ، سأذكر هنا النتائج التي انتهى تفكيري إليها بعد إعمال الفكر في هذه المسائل وفي الكثير من نظائرها وتقصي ما لها من شأن وقيمة ، وسوف يتضح من أمرها أنها تمت بصلة وثيقة لمستقبل الصحافة

إنه لم يكن بالأمر العارض في إيطاليا وألمانيا — وفيهما اختفت الحرية وباتت الصحافة مجرد آلة للدعاية القومية أو الدعاية الخارجية، أن ينادي بالحكومة التي تخدمها تلك الصحافة « كحكومة استبدادية » وأي بحث قائم على التفكير السليم فيما للحرية من قيمة يحملنا فوراً على أن نمحص الحوار القائم بين « السلطان المطلق » و « السلطان النسبي » وينتهي بنا عاجلاً أو آجلاً لأن نقرر أن قوام الحرية العالية هو الإنكار الدائم للسلطان المطلق سواء أكان عقلياً أو روحياً أو سياسياً ، وأنها نتاج التجارب المستمرة التي تهيأ لعقولنا وشاعرنا ، وأنها ثمرة الاتجاه المتواصل لعلاقاتنا وقيودنا الاجتماعية نحو المثل العليا

والقيود التي تحد من حريتنا في التصرف الآن ترجع إلى القوانين أو الالتزامات التعاقدية ، أو إلى عادات المجتمع الذي نرتبط به . والحرية التي ننعم بها الآن هي حرية « شرطية » كما يعبرون عنها في الاصطلاح السياسي ، بمعنى أنه يجب ألا تتعارض مع سلامة المجموع الذي تملك تغيير زمام هذه الحرية وتنعم بجناها. وهذه الحرية لا تمت بصلة إلى الحرية الصورية التي صورها «روبنسن كروزو» على رقعة جزيرته . تلك الجزيرة التي لم يسكنها إنسان قبل أن يبعث فيها إنسانه « فرايداى » إذ بوصول هذا الرجل إليها بدأت تدب فيها عناصر البيئة التعاونية وأسس الهيئة الاجتماعية . وعلى ضوء هذه الاعتبارات جميعاً غدت حريتنا الاجتماعية أو السياسية وهي ليست بالحرية المطلقة . وكلما قدر للمجتمع أن يتجاوز حالته البدائية تجاوزاً نسبياً تلك الحالة التي قد ينعم فيها كل رجل بحرية واسعة المدى يستمد معها قانونه من مشيئته كلما صارت حرية أفراده وهي أكثر اتصالاً وأشد تقيداً بحرية الآخرين . وهي أيضاً أقل إطلاقاً وأكثر خضوعاً للأوضاع والقيود الاجتماعية . ويسعنا أن ندعو هذه الحرية المقيدة « بالحرية الواقعية » ما خضعت لتلك القيود الأجنبية عنا ، والمستقلة عما لأشخاصنا من رغبة أو كراهية ؛ كما تتقيد حريتنا بقيود أخرى يسعنا أن نسميها « بالقيود المعنوية » ومثل هذه القيود إذ نألفها وتهيئ أنفسنا لأن نسكن إليها ، يخف حملها ولا يشق علينا أمرها . فلا نشعر معها بشيء يقيد حريتنا . لأننا في الواقع لا نتأذى مما يقيد حريتنا من الناحيتين الاجتماعية والمادية لمجرد أنه تقييد لحريتنا فحسب ، بل نتأذى به إذا ما أحسسنا بثقله وضقنا به ذرعاً ، فنحن بعبارة أخرى نتأثر بقيود حريتنا « المعنوية » أكثر مما نتأثر بضوابط « حريتنا الواقعية » التي لا يشق علينا شيء من أمرها حتى أحسسنا أنه ما من شيء يدعونا للثورة على القوانين أو التمرد على العادات والنظم ؛ وشأننا في ذلك كشأننا مع قوانين الجاذبية من ناموس الطبيعة التي إذا ألفناها لا نجد من سبب للثورة عليها

ولكننا مع ذلك بحاجة لأن نكون على حذر من أمرنا قبل أن نقبل أسس الحرية التي نساق لها أو تساق إلينا ، ولا سيما

إذا كانت تلك الأسس من ذوات الطابع (المنوى) وإلا انتهت قيود حريتنا بأن تستبد بنا استبداداً واسع المدى بالغ الأثر. فننتهى معها إلى أن نصبح عاجزين عن الاحتفاظ بحريتنا فى التفكير أو القول أو العمل. وآنئذ نفتقد عقائدنا وبالتالى إرادتنا فى مقاومة التدخل فى شئون حريتنا الواقعية. ويكون من أمرنا أن نتساهل فيما لا يجمل التساهل فيه، وأن نستبيح فى حق أنفسنا أن نخوف بالاستبداد المنظم الذى يشق علينا أمره ويصعب علينا احتماله. وعلى ضوء هذه الاعتبارات جميعاً كانت أولى النتائج التى انتهيت إليها من دراسة قيمة الحرية. إن من صواب الرأى أن نعلم أن الاستبداد بالرأى هو الشىء الوحيد الذى يلزمنا ألا نتسامح فيه إذا أردنا أن نظل أحراراً. لذلك كان لزاماً علينا مثلاً أن نتسامح فى أمر الصحف الرديئة لنظل أحراراً فى أن نحتفظ بصحافة طيبة، وهذه النتيجة تعود بى إلى قضية النسبية. فالأصل فى التسامح أن يثير الموازنة بين الحرية المطلقة والحرية المقيدة، وهذه الموازنة تنتهى بنا لأن ندرك أن جميع الحقائق نسبية، وأنه لا توجد حقيقة واحدة مطلقة سياسية كانت أو اجتماعية. وأن ندرك أيضاً أن الأمر لا يقتصر هنا على وجوب التسامح فى الآراء والعقائد، بل يتجاوزها إلى التسليم بالحق فى النقد والاعتراف بحرية النقد، تلك الحرية التى أصبحت الآن عماد حرية الفرد ومصدر ما يصيبه من نجاح فى الثقافة أو العمل، إذ تحمل فى ثناياها المميزات الأساسية للجماعة الحرة، تلك المميزات التى يفصح عنها ما ينطبع فى الشعب من سجية التسامح فى الآراء التى قد لا يسلم بصحتها الكثير من أفراده، ولا تروق فى أعين غالبيتهم. وإذا ما تسامح الناس فى تقبل الآراء فى الوقت الذى لا ينعقد لهم إجماع على صحتها، وإذا ما تأبوا على أنفسهم أن يبطشوا بها أو يضيقوا بها ذرعاً، وإذا ما حرصوا أن يكون سبيلهم فى مناهضتها عن طريق المحاجة والإقناع، فإنهم على هذا النهج القديم يعترفون بحقيقة ما بين العقول البشرية من خلاف تزيه فى النظر والتقدير. وأنه لأشد رعاية لحرمة الرأى البشرى أن تمتحن المذاهب المختلفة عن طريق مقارنة الحجة بالحجة، ومقارعة الرأى بالرأى لا أن يفرض على الناس واحد من هذه الآراء أو تلك تحت سلطان القوة أو التهديد. والحرية السياسية لا تتفق مع تلك الحال التى يفرض فيها على الأمة رأى واحد، ويكون لزاماً عليها أن تتشابه فيها العقليات ويوحد النظر. بل هى على النقيض من ذلك تنهض على ما يجب أن ينعقد إجماع الشعب عليه من إباحة الاختلاف فى الرأى، كما تنهض على أن يعترف الجميع اعترافاً إيجابياً عملياً بأن اختلاف الآراء فى الهيئة الاجتماعية يجعل حياتها أخصب تربة وأكثر إنتاجاً مما يتيسر لها لو سارت على نهج واحد من من اطراد المذهب ووحدة النظر. والجماعة إنما ينعم بحريتها على وجهها الصحيح متى كانت عاداتها وقوانينها فى الوضع الذى يفسح المجال لرأى الفرد ويهيئ الميدان لتصرفاته الشخصية، فلا تضيق الخناق على حريته فى الرأى والتصرف إلا إذا أجراها على نهج غبى لو ترك وشأنه فيه لحال بين الآخرين وتمتعهم بحريتهم

والفرد لا ينعم فى الجماعة الحرة بما يظفر به من الحرية لمجرد أن قوانينها وعاداتها هى القوانين والعادات التى قد يفضلها على ما عداها، بل لأنه يحظى بنصيب كبير من توجيه شؤونها العامة والاجتماعية أن كان لكل مواطن حقه فى أن يدلى برأيه فى شؤون الدولة ويكون له أثره الفعال فى توجيه سياستها وإن كان من واجبه إلى ذلك أن يخضع لحكم الأغلبية وأن يقاسم بنى وطنه الحياة والعمل

(يتبع) زينب العابدين محمد

إعلان

وزارة الزراعة

تقبل العطاءات بادارة المخازن والمشتريات بالدقى لغاية ظهر يوم أول يناير سنة ١٩٤٢ عن توريد رشاشات لقسم وقاية المزروعات ويمكن الحصول على الشروط والمواصفات من الادارة المذكورة يومياً ما عدا العطلات الرسمية مقابل دفع مبلغ ٣٠ مليما بخلاف ٢٠ مليما أجرة البريد.

٨٨٢٤